# فلسفة الأُطروحة وفضاءاتها

## آلية التعامل مع الفراغ اليقيني في الحقول المعرفيّة في فكر محمّد الصدر

أيّوب ناصر نعمة

## مُلخَّص البحث

قامت هذه الدراسة على بيان ما قام به السيّد الشهيد «محمّد الصدر» في التعامل مع المسائل التي يتعذّر اليقين فيها، لأسبابٍ ذاتيّةٍ أو موضوعيّةٍ. فقد سعت لبيان معنى الأطروحة، وكذلك بيان منهج الأُطروحة، وماهيّته، وكيفيّة توظيفه، ومدياته، ونطاقه، وقيمته المعرفيّة. وتتأتى أهميّة هذه الطريقة في تقديم إجابةٍ عن كيفية التعامل مع مساحة «الفراغ اليقينيّ» في جملةٍ من المسائل، لحقولٍ مختلفةٍ من العلوم والمعارف؛ إذ طرح السيّد رأياً في واحدةٍ من أهم المسائل التي تشغل الفكر البشري وأعمقها، وهي مسألة ذات علاقة بالمنهج، وفلسفة العلم، والهرمنيوطيقا. إنَّ البحث في هذا المقال يدور حول منهج الأُطروحة وليس منهج اللاتفريط، ويبدو لي أنَّ بينهما عموم وخصوص من وجهٍ، فمنهج اللاتفريط خاصّ بالقرآن، بينما منهج الأُطروحة يمكن تطبيقه على جملة من الحقول العلميّة، والجدير ذكره أنّ السيّد لم يُنَظِّر بشكلٍ تفصيلي لهذا المنهج، وإنّما ألمح إليه، فالباحث يقتنص من هنا وهناك لتجميع صورة واضحة عنه .

الكلمات المفتاحية: الأطروحة، الاحتمال، منهج اللاتفريط، الفراغ اليقيني، الهرمنيوطيقا.

أيوب ناصر نعمة

## المقدّمة

استهدف من هذه الدراسة[1] ابراز ما قام به السيّد الشهيد محمّد الصدر (1943-1999م) في التعامل مع المسائل التي يتعذّر أو لا يجب توفّر اليقين فيها، لأسباب ذاتيّة أو موضوعيّة. كما أسعى لإظهار ما رامه السيّد من طرح هذا المنهج، أعني منهج الأُطروحة، وماهيّته، وكيفيّة التعاطي معه، ومدياته، ونطاقه، وقيمته المعرفيّة. وتتأتى أهميّة هذه الطريقة في تقديم إجابةٍ عن التعامل مع مساحة الفراغ اليقينيّ في جملةٍ من المسائل لحقولٍ مختلفةٍ من العلوم والمعارف؛ إذ طرح السيّد رأياً في واحدةٍ من أهم المسائل التي تشغل الفكر البشري وأعمقها، وهي مسألة ذات علاقة بالمنهج، وفلسفة العلم، والهرمنيوطيقا.

إنَّ البحث في هذا المقال يدور حول منهج الأُطروحة، وليس منهج اللاتفريط، ويبدو لي أنَّ بينهما عموم وخصوص من وجهٍ، ويؤيّد هذا التصوّر ما قاله السيّد محمد الصدر: «هذا، وقد عبّر بعض فضلاء طلابي [2] عنّي بأنّي قد أخذت خلال هذه المباحث

(1)هذه المقالة موجز عن كتاب يحمل العنوان نفسه يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

(2) لا أعلم بالدقّة من هو الطالب الملتفت لهذا الموضوع آنذاك، ولكن ما نعلمه أنّ الباحث وليد الوليائي هو أوّل من كتب عن هذا المنهج في حياة السيّد محمّد الصدر وبيع الكتاب في مكتبه (البراني)، وأتذكر جيّداً عندما اشتريته من المكتب (البراني) وما زال موجوداً عندي بتلك النسخة، وبعد 2003م سألت الوليائي عن الكتاب، فقال كان عشر حلقات، ولكن لم تُطبع، وضاعت للأسف، وذكر قصّة ذلك، ولكن لا حاجة من نقلها.

بأُسلوب (اللاتفريط) في القرآن الكريم، وهذا واضح من بعض المباحث الآتية. ولعلَّ أوّل تطبيق لهذا الأسلوب هو ما ذكرته في كتابي (ما وراء الفقه)، في الفصل الخاصّ بالقرآن الكريم من كتاب الصلاة، حيث ذكرت في محصّله: أنَّ القرآن الكريم يمكن أنْ يكون محتوياً على اللحن بالقواعد العربيّة، ومخالفتها، وعصيانها، كما هو المنساق من بعض آياته، وذلك لأنَّ مقتضى قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ هو احتواء «القرآن الكريم» على كلّ علوم الكون ظاهراً وباطناً. ومن المعلوم أنَّ هذا الكون الذي نعرفه يحتوي على النقص، كما يحتوي على الكمال، وفيه الخير، وفيه الشرّ، وفيه القليل، وفيه الكثير. إذن، يمكن التمسّك بإطلاق تلك الآية الكريمة، لاحتواء القرآن على كلّ ما في الكون، بما فيه ما نحسبه من النقائص والحدود، ولا ضير في ذلك، ما دامت هذه الصفة تُعَدُّ كمالاً له، من حيث الاستيعاب والشمول واللاتفريط...[1].

فمنهج اللاتفريط خاصّ بالقرآن، بينما منهج الأُطروحة يمكن تطبيقه على جملة من الحقول العلميّة، والجدير ذكره أنّ السيّد لم يُنَظِّر بشكلٍ تفصيلي لهذا المنهج وإنّما ألمح إليه، فالباحث يقتنص من هنا وهناك لتجميع صورة واضحة عنه، وبالخصوص منهج اللاتفريط، ولذا نرى كثيراً ممّن كتب في هذا السياق يختلف مع الآخر ومنشأه هو هذا أو أحد مناشئه.

وتُعدّ أوّل محاولة - ولعلّها الوحيدة - بحثيّة في «المنهج اللاتفريطي» ما كتبه الباحث وليد الوليانـي، بعنوان: «دراسة في

(1) منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 40.

المنهج اللاتفريطي: الحلقة الأولى». وقد سجّل الدكتور علي حسن هذيلي ملاحظة نقديّة على ما كتبه الوليانـي، يقول فيها: «أمّا «دراسة» وليد الوليانـي المعنونة (دراسة في المنهج اللاتفريطي: مداخل معرفيّة لقراءة كتاب منّة المنان)، فهي دراسة انطباعيّة أكثر منها موضوعيّة، دراسة لا تصل بك إلى نتيجة، لأنّها ملتفة على نفسها محتفية بلغتها، حيث الجمل تتبادل الأماكن بداع ومن دون داع، ذلك أنَّ الوليانـي لا يسير بها أفقيّاً ولا عموديّاً، بل يراوح في مكانه بلغة توهم من لم يَطّلِع على المنّة، بأنّه يتحدّث عنها، فهو لم يستشهد بمثالٍ واحدٍ على الأقل ليثبت به مدّعياته المبالغ فيها، والسبب أنَّ الأمثلة لم تسعفه، لأنّه كان يحلق فوق النص، لا فيه[1]. ومع أني لا اتفق مع الوليانـي في منهجه ونتائجه، لكن ما كتبه هذيلي لا يرد عليه، لأنَّ منهج الوليانـي كان غنوصياً باطنياً، بينما كان منهج هذيلي تأويليا هرمنيوطيقيا، ولكلٍّ منهما مساحته وأدواته، ولا يمكن انتقاد منهج بمنهج آخر[2] فليسا من السنخ نفسه، حتّى يتيح للناقد اجراءه عليه، وتعميل أدواته، كما أنَّ هذيلي لم يلتفت- على ما يبدو- إلى الفرق بين المنهجين، أو على الأقل أنَّ الوليانـي كان كلامه على منهج اللاتفريط، وهذا المنهج منشأه عرفاني، فعبر تتبّع كلمات العرفاء في هذا السياق نجده حاضراً عندهم، فما كان من الباحث بدّاً إلّا أن

(1) إمكانات التأويل وحدوده كتاب منّة المنّان اختياراً: 18.

(2) من الأخطاء الشائعة عدم الفرق بين المنهج ونظريّة المعرفة وما نحن فيه من هذا القبيل فنظريّة المعرفة لها الحاكميّة على المنهج وهي من تقييمها لا المنهج يقيّم منهجاً آخر أو يزنه بأدواته فضلاً عن أنَّ هذا المنهج أدواته تختلف عن ذاك فكيف يُحاكم به!

يخوض في هذا العالم الغنوصي، ويعبّر بهذه التعبيرات التي توهم التشابه والاغلاق.

وما ذكره هذيلي من أنّه: «لم يستشهد بمثالٍ واحدٍ على الأقّل ليثبت به مدّعياته...»لأنَّ هذه الحلقة الأولى منه، وأراد الكاتب بيان الأُسس فيها، وكان المقرر اكمالها، وفي الحلقات التالية يذكر التطبيقات، وهذا حال أيّ بحثٍ. وعبر الاستقراء شبه التام فإنَّ أكثر الدراسات والأبحاث والكتابات حول منهج السيّد «محمّد الصدر» كانت تدور حول منهج الأُطروحة، وليست على منهج اللاتفريط، ويحتمل هذا الاهتمام لعدم التفريق بين المنهجين[1].

ولعل أوّل دراسة في هذا المجال ما كتبه الباحث: علي جاسب الخزاعي في رسالته: (قراءة النص القرآني عند السيّد الشهيد محمّد الصدر)[2]. أمّا أوّل دراسة موسّعة حول التأويليّة في «منّة المنّان» ما كتبه الدكتور «علي حسن هذيلي» في كتابه: (إمكانات التأويل وحدوده- كتاب منّة المنّان إختياراً). وما ذكرته كأمثلة وشواهد، وإلّا هناك دراسات كثيرة ورسائل وأطاريح كتبت يمكن متابعتها والاطلاع عليها. والغرض من هذا العرض الموجز لبعض من كتب عن منهج الأُطروحة يفترض بالباحث تحديد بحثه وجهة انتمائها

(1) نلاحظ الشيخ حيدر حب الله في دروسه الصوتية في التفسير المنشور على الشبكة العنكبوتية يشرح بنحو سريع جدا، وبدقائق منهج الأطروحة عند السيد الشهيد الصدر في التفسير لا منهج اللاتفريط، وليته فعل.

(2) قراءة النص القرآني عند السيّد الشهيد محمّد الصدر: علي جاسب الخزاعي، الناشر: مركز الدراسات التخصصية في فكر السيّد الشهيد محمّد الصدر، الرسل - لبنان، ط1- 2011 م.

إلى أيٍّ منهج من أوّل البحث كي لا يقع في مغبّة الخلط بين المناهج، الأمر الذي يفضي إلى الخطأ في النتائج ونسف منهج الآخر.

وأرجو أنْ لا يفهم كلامي على أنّه مبالغةٌ فيما ذكره الصدر، ولكن اظهاره لمنهج اللاتفريط، بعد أنْ كان اشارات بسيطة ومعدودة جدّاً في كلمات بعض العرفاء وتطبيقه بشكلٍ واسع تعدّ ابداعاً ومعالجته للفراغ اليقيني بمنهج نسجه من عدد من المناهج وطرائق وارتكازات عقلائيّة، وصبّه بهذا الشكل لهو انجازٌ عظيمٌ[1]. وأتمنى من الباحثين الكتابة عن منهج اللاتفريط وجذوره ومعطياته ومدّياته ونتائجه، فلا يزال البحث غضّاً طريّاً.



(1) ما ذكره الباحث عبد السلام زين العابدين في بحثه المعنون: منهج الاطروحة في تفسير منة المنان، من أن منهج الأطروحة ليس بالشيء الجديد، إذ قال: وهذا الأسلوب في النظر إلى النص، ليس هو بالجديد، فقد كان أسلوبا شائعا عبر القرون، فترى تفسيرا في القرن الخامس الهجري كتفسير التبيان للشيخ الطوسي يزخر بعرض الوجوه والأقوال والآراء، في الآية الواحدة (وكثيرا ما يترك الترجيح بينهما، مكتفيا بعرضها ونسبتها إلى أصحابها، مع ذكر الأدلة والشواهد، إن وجدت ليبقى الترجيح على عهدة القارئ اللبيب، وربما لا يرى المفسر ضرورة لهذا الترجيح، إذا كان النص يحتمل كل ذلك، وربما بادر إلى رفض بعض الوجوه المخالفة للقرائن العقلية أو النقلية؟...» منهج الأطروحة في تفسير منة المنان: عبد السلام زين العابدين، ضمن كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر، بحوث في فكره ومنهجه وانجازه العلمي: 2: 11. يبدو أن ما دفع الكاتب لهذا الرأي عدم وضوح المراد من الأطروحة والاحتمال من جهة، ومن جهة أخرى الرأي والقول من أن بين الاثنين بون شاسع.

## المحور الأوّل

## منهج الأُطروحة: منشأه وغرضه

يمكن رصد بدايات منهج الأُطروحة عبر مراجعة سريعة على ما خطّه يراع الصدر الفيّاض، نقرأها بوصفها منهجاً واُسلوباً في الموسوعة المهدويَّة الصادر منها الجزء الأوّل الغيبة الصغرى سنة1970م، حين واجه مشاكل وعقبات في التاريخ الاسلاميّ عموماً، والشيعي خصوصاً، كما ذكر ذلك مفصّلاً في مقدّمة الغيبة الصغرى[1]. وحاول حلّ هذه الاشكاليّة بعدة أساليب وطرائق ومناهج، وبحثها في تصدير الموسوعة بشكلٍ موسع من دون تسميته بمنهج. وكما نصَّ الصدر على نوعيّة الاشكاليّات، فهي أمّا عقائديَّة أو تأريخيَّة أو حديثيَّة، يقول (قدس سره) في هذا المضمار: «وهذا هو معنى الأُطروحة الذي سرتُ عليه في كتاب «موسوعة الإمام المهدي» في ما كان يعنّ من المصاعب التاريخيّة، والعقائديّة، والحديثيّة، وغيرها»[2].

وكانت هذه الأجواء والمناخات تفرض عليه ضرورة وضع آليّة للتعامل مع هذه الفراغات اليقينيَّة. وممّا طرحه في المقام منهج الأُطروحة لملأ هذا الفراغ، كما حدّثنا عنه في كتبه. إذن، علَّة وسبب منشأ الأُطروحة عدم الجزم واليقين بمسالةٍ ما في أيِّ حقلٍ من الحقول المعرفيَّة، ولذا لن تراه يطرح اطروحة في اليقينيّات مثل:

(1) لاحظ تفصيل ذلك: موسوعة الإمام مهدي عليه السلام 1: 19.
(2) منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 39.

قضيّة وجود الإمام المهدي (عليه السلام)، وأصل وجود السفياني، والدجال، و...؛ ولذا يقول: «وعلى أيِّ حالٍ، فلا ضرورة دائماً إلى البتّ بالأمر كأنّك تلقي محاضرةً في أُمور قطعيّةٍ محدّدةٍ، أو رياضيّةٍ غير قابلةٍ للنقاش»[1].

هذا في طرحه في الموسوعة، ولماذا استعمل منهج الأُطروحة فيها، وكذا الحال في الفقه فقد استعملها في ما وراء الفقه، ولكن في التفسير توسّع الصدر في الأسباب الداعية لتناول منهج الأُطروحة في القرآن الكريم، فهو يقول بهذا الصدد:

**أوّلاً:** بقاءُ الباب مفتوحاً لزيادةٍ في التفلسف والتفكير، فبدلاً من ذكر ثلاث أطروحات - مثلاً - يمكن بعد ذلك طرح خمس أو عشر، ممّا لم يتيسّر فوريّاً الالتفات إليها أو الاعتماد عليها.

**ثانياً:** الإلماع إلى أنَّ الأسئلة المعروضة ضدّ القرآن الكريم ليس لها جوابٌ واحدٌ، بل يمكن أن يتحصّل لها عدّة أجوبة، ومن جوانب متعدّدة، الأمر الذي لا يقتضي فقط القناعة بمضمون القرآن وصحّته، بل القناعة أيضاً بسقوط السؤال وذلّته، وأنَّ السائل من التدّني والإهمال بحيث لم يفهم شيئاً من هذه الأجوبة والأُطروحات ولم يلتفت إليها.

**ثالثاً:** إنَّنا بهذه الطريقة لا نكون ممّن فسر القرآن برأيهِ لكي نهلك، وإنَّما يكون ذلك لمن بتّ بالأمر وجزم بأَحد الوجوه، وأمّا إذا عُرض الأمر في أطروحات عدّة ومحتملات، فقد أبرأ ذمّته من الجواب وأرشد القارئ إلى الصواب من دون أن يكون قد تورّط

(1) منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 37.

فـي المضاعفات»[1].

إلّا أنَّ روح المعنيين واحدٌ هو عدم توفّر اليقين والجزم، ولذا قال: «هذا، ولا ينبغي لنا أن نقارن بين هذين التعريفين؛ فإنَّه تطويلٌ بلا طائل، بل نوكله إلى فطنة القارئ اللبيب»[2]. إذن، أوّل ما طرح هذا المنهج في كتابه الموسوعة، وسببه عدم توفّر معطيات لليقين، ثُمَّ استعمله في ما وراء الفقه والأضواء والشذرات والمنّة. وما دفعه إلى تبنّي هذا المنهج- أي الأُطروحة- في نطاق ما لم يتوفّر اليقين لخلو جملة من المسائل من اليقين، وعدم امكانيّة ذلك في ضوء المعايير المعدّة لليقين، باختلاف المناهج المعتبرة لكلِّ علم، فجاءت محاولة السيّد لسدِّ هذه الفجوة.



## معنى الأطروحة

**الأطروحة:** إيجاد فكرة متكاملة عن حقلٍ من حقول المعرفة، يتّصف هذا الحقل بأنَّه من الصعب الحصول على أمرٍ جزمي بصدده. فنقول: أنَّه لعلّه كذا وكذا، وهذه هي الأطروحة. ثُمَّ نحاول جمع القرائن والدلائل على صحّتها مهما أمكن. وقد يكون للمفكر أن يطرح عدّة أطروحات محتملة يحاول أن يقيم عليها الدلائل. وأيّ من هذه الأطروحات صحّت فقهياً وقامت عليها الدلائل التي تكون حجّة ومعتبرة شرعاً كانت هي الصحيحة، وإن لم يتم شيء من الأطروحات، كان معنى ذلك بطلان التكييف الفقهي للواقع الحاضر،

(1) منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 39.
(2) المصدر نفسه: 39.

وإنَّ الواقع يخالف الفقه بقليلٍ أو بكثير» [1].

في هذا النصّ يكشف لنا السيّد فيه تعريفها والغرض وترتّب الآثار عليها[2]، فما واجهه في الموسوعة من الفراغ اليقيني في التأريخ الإسلامي واضطره للجوء إلى الأطروحات اتفق له أيضاً في جملة من المسائل الفقهيّة، إذ لم تسعفه المصادر التشريعيّة للبت في بعض المسائل الفقهيّة، كالمسائل المتعلّقة بالمصارف وغيرها ممّا حداه إلى منهج الأطروحات.

وهذه الاشكاليّة واجهته في الدفاع عن القرآن، فطبّقها مع ذكر تعريفٍ جديدٍ لها، وأسباب أُخر من استعمالها، وإن كانت كلّها تنصب في جوهرٍ واحدٍ وهو عدم البتِّ، قال في مقدّمة المنّة:

**الأوّل**: بأنَّها فكرة محتملة، تعرض- عادةً- فيما يتعذّر البتّ فيه من المطالب، ويحاول صاحبها أن يجمع حولها أكبر مقدارٍ ممكن من القرائن والدلائل على صحّتها؛ لكي يرجّح بالتدريج على أنَّها الجواب الصحيح. وعلى هذا، لا يتعيّن أن تقع الأُطروحة في مجال الجواب على سؤال، بل يمكن أن يبيّن بها الفرد أيَّ شيءٍ يخطر في البال. ولكن لا ينبغي أن ندّعي أنَّ كلّ المحتملات - بالتالي- تصلح أن تكون أُطروحة بهذا المعنى، بل ما يصلح لها هو ما يمكن للفرد تكثير القرائن على صحّته وتجميع الدلائل على رجحانه، وإلّا لم يكن أُطروحة، بل احتمالاً، ومن الواضح جدّاً أنَّه

(1) ما وراء الفقه 4 : 35.

(2) ممّا ينبغي التنبيه إليه مع أنَّ الأُطروحة معناها واحد بجوهرها ولكن ترتّب الآثار عليها يختلف من علم إلى آخر، وسأفصل الكلام في هذه النقطة المهمّة في مبحث القيمة المعرفيّة لمنهج الأُطروحة إن شاء الله.

ليس كلّ المحتملات على هذا المستوى. وهذا هو معنى الأُطروحة الذي سرتُ عليه في كتاب «موسوعة الإمام المهدي» عليه السلام، في ما كان يعنّ من المصاعب التاريخيّة، والعقائديّة، والحديثيّة، وغيرها.

**الثاني**: بأنَّها الاحتمال المسقط للاستدلال المضادّ؛ من باب القاعدة القائلة: (إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال)[1].

وحسب تتبعي ممّن كتبوا عن منهج الأُطروحة، فهم نقلوا ما ذكره السيّد في المنّة، ولم يشيروا إلى ما ذكره الصدر في ما وراء الفقه - لعلّهم لم يلتفتوا - وفهموا من عبارة السيّد في مقدّمة منّة المنّان أنّه ذكرها في موضعين: الموسوعة، والمنّة، مع أنّه لم يذكر معناها في الموسوعة فكانت مسرح تطبيق منهج الأُطروحة لا التنظير لها وذكر الغرض منها.

ويمكن عدّ طريقة الأُطروحات طريقة عقلائيّة ومستعملة في بعض العلوم كالطبيعيّات مثلاً، فعلماء الفلك يستخدمون هذه الطريقة، إذ يحتملون عدّة فرضيّات، ويرجّحون واحدة منها بحسب المؤيّدات والقرائن والدلائل، ولكن لم نعهدها في المعارف الدينيّة، نعم نلمس بعضها في جملةٍ من المسائل الدينيّة، وقريب منها ما يصطلح عليه في علم المنطق الاستقصاء، ولعلّ السيّد استفادها من منطق الشيخ محمّد رضا المظفر (1322-1383هـ)؛ لأنَّ الشيخ

(1) منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 38 .

المظفر تقريباً الوحيد من المتأخّرين[1] ممّن كتب في المنطق، وفصّل وطبّق في هذا الموضوع على المثال، ما استعمله المظفر في نواقض النسب الأربع، عندما قال: «نسب بين نقيضي الكليين كلّ كليين بينهما احدى النسب الأربع لابدَّ أن يكون بين نقيضيهما أيضاً نسبة من النسب كما سيأتي. ولتعيين النسبة يحتاج إلى إقامة البرهان.

وطريقة البرهان التي تتبعها هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) أو طريقة الدوران والترديد... وهي أن تفرض جميع الحالات المتصوّرة للمسألة، ومتى ثبت فسادها جميعاً عدا واحدة منها، فإنَّ هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها، وتثبت صحّتها»[2]، وقال في موضع آخر: «وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات، حتّى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر. وقد تسمّى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم، أو برهان الاستقصاء، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الأول. وهذه الطريقة نافعة كثيراً في المناظرة والجدل»[3]. فاستعار السيّد صورة الاستقصاء من دون الالتزام بفرضٍ واحد وابطال ما عداه، لسببٍ سأذكره في مبحث القيمة المعرفيّة لمنهج الأُطروحة إن شاء الله.

(1) لعل اهم كتاب شرح هذه المسألة: التحصيل، لـ بهمنيار (ت 458هـ) ولم نلحظ من بعده ممن كتب في المنطق ممن توسع بها أو ذكرها اساسا الى أن انبرى الشيخ المظفر بشرحها وتطبيقها في كتابه.

(2) المنطق: 68.

(3) المصدر نفسه: 260.

والصدر أوّل من استعملها في هذه المعارف، وبهذه الطريقة، فكان أُسلوب السيّد نسيجاً من مجموعةٍ من المناهج والطرق، فخلص إلى هذا المنهج، فوظّفه في مساحات الفراغ اليقينيّ في المسائل الدينيّة كالتأريخ والفقه والتفسير وغيرها. وتكمن نقطة الابداع عند السيّد صبّه لمجموعة مناهج، أو الطرق في منهجٍ واحدٍ وتطبيقه في المعارف الدينيّة في نطاق الفراغ اليقيني.

## الأُطروحة في كلمات الصدر

**أ.** فكرة محتملة، تعرض فيما يتعذّر البتّ فيه من المطالب، ويحاول صاحبها أن يجمع حولها أكبر مقدارٍ ممكنٍ من القرائن على صحّتها؛ لكي يرجّح بالتدريج على أنَّها الجواب الصحيح.

نفهم من هذا التعريف:

نطاق الأُطروحة الفراغ اليقيني، فما كان يقينيا أو يحتاج إلى يقين خارج محلّ الكلام.

فرضيّات أو احتمالات لها مناشئ عقلائيّة ممكنة ذاتاً، أو واقعاً حول مسألةٍ ما.

تجميع قرائن ودلائل حول أحد هذه الاحتمالات أو الأطروحات تتيح للمحتمل الترجيح لا الحصول على القطع، فإذا كانت المرجّحات لا تصل به إلى اليقين المنطقي، فلعلّها توصله إلى الاطمئنان أو الظنّ.

**ب.** بأنَّها الاحتمال المسقط للاستدلال المضادّ؛ من باب القاعدة القائلة: (إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال)، حيث إنَّ الاستدلال لابدَّ

وأن يكـون قائمـاً على الجـزم، ومنتجاً لليقيـن بالنتيجـة. إذن، فأيّةُ فكرةٍ طعنـت فـي ذلك واسـتطاعت إزالـة اليقين بـه كانت كافيةٌ فـي الجواب على السـؤال وإسـقاط الاستدلال[1].

**نفهم من هذا التعريف الثاني:**

يتحـرّك هـذا الأُسـلوب فـي الأُطروحـة عـن نفـي اليقيـن فـي اسـتدلال المسـتدلّ، ومنـه يتبيّـن أنَّ الدليـل المقـام ليـس يقينيّـاً، ولـذا يدخـل عليـه الاحتمـال فالدليـل الـذي يدخـل عليـه الاحتمال مـا كان ظنيّـاً أو دون ذلـك، وأمّـا مـا كان يقينيّـاً صـورةً ومـادةً لا يتسـرّب لـه الاحتمـال. إذن، يخـرج عـن محلّ الكلام الاسـتدلال اليقينـي، ويبقى ما هـو دونـه. يقـول المرحـوم اسـماعيل الخواجوئـي: «إذا جـاء الاحتمال بطـل الاسـتدلال» فإنّما هو في العقليّـات الصرفة المطلـوب فيها اليقين، و أمّـا فـي النقليّـات التـي يكتفـى فيهـا بمجرّد تحصيـل الظـنّ ...»[2].

هـذه المقولـة: (إذا دخـل الاحتمـال بطل الاسـتدلال)، مسـتخدمة كثيـراً فـي الفقه ولها تطبيقـاتٌ جمّة، ويعبّرون عنهـا: (إذا جاء الاحتمال بطل الاسـتدلال).

توضيـح المقولـة عبـر مثـال فقهـي: توجـد عندنـا روايـات تنهى عـن سـؤر اليهـودي أو النصرانـي، مثل صحيحة سـعيد الأعرج: سـألت

(1) ينظر: منّة المنّان في الدفاع عن القرآن 1: 38.

(2) جامـع الشـتات: 185، يذكـر المرحـوم الخواجوئـي مطلبـاً مطـولاً فـي هذا السـياق خلاصتـه إنَّ هـذه القاعدة (إذا جـاء الاحتمال بطل الاسـتدلال) تجري في العلـوم النقليّـة الظنيّـة ولا يمكـن تطبيقها فـي العلوم العقليّـة الصرفة.

أبـا عبد الله عليه السلام عن سـؤر اليهـودي والنصرانـي، فقـال: لا»[1]. فقد دلّت علـى حكـم عدم جـواز تنـاول سـؤر اليهـودي والنصرانـي، وبالملازمة نستكشـف أنّـه نجـسٌ، إذ لـو لـم يكـن نجسـاً فلمـاذا نهى الإمـام عن سـؤره؟! إنَّ النهـي عـن سـؤره يـدلّ بالالتـزام علـى نجاسـته، ومـن ثَمَّ يثبـت المطلـوب، وهـو نجاسـة الكتابـي. ولكـن يمكـن أن يقـال: إنَّ النهـي عـن السـؤر ليـس مـن بـاب النجاسـة، بـل مـن بـاب أنَّ السـؤر بمـا هـو سـؤرٌ- أي: هـو في حدِّ نفسـه- فيه حـزازة لا لأجل النجاسـة، وهـذا احتمـال وجيـه، مـن قبيـل كراهة سـؤر الحائـض والجنـب، فإنّ ذلـك لا مـن بـاب أنَّ الحائـض أو الجنـب نجـس، بـل من بـاب أنَّه ما دام الشـخص جنبـاً فنفـس سـؤره يصير مكروهـاً، وفيه حزازة، فشـرعاً نحتمـل أنَّ سـؤر بعـض الحيوانـات أو بعـض النـاس فيـه حـزازة فـي حـدِّ نفسـه لنكتـةٍ يعلمهـا الله عـزّ وجـلّ، وهـذا الاحتمال موجـودٌ، وما دام موجـوداً فـلا يمكن التمسّـك بهـذه الرواية لإثبات نجاسـة اليهودي والنصرانـي، وعليـه لا يتمّ الاسـتدلال. وكلّما كثـرت الاحتمالات ضعف الدليـل المسـتدل بـه، فكلّما تـوزّع على أكثـر الاحتمـالات كلّما ضعف وأضحـى حالـه حـال الاحتمـالات المتصوّرة في المسـألة، وسـلبت منه صفـة الدليليّة.

بعـد أن تسـقط هـذه احتمـالات المسـتدل، أو المستشـكل، أو صاحـب الشـبهة، يمكـن تجميـع قرائـن ودلائـل علـى مـا يقتـرب من الصحّة.

لمّـا كان المسـتدلّ - مهمـا كان - دليلـه لا يفيـد اليقيـن، وممكن

(1) وسائل الشيعة 3: 421.

تصوّر احتمالات وطرحها. وبهذه الطريقة تسقط اعتباريّة الدليل، وهذا كافٍ في نفي الشبهة ضدّ القرآن أو غيره، فممكن تطبيق هذا الأُسلوب مع أيِّ دليلٍ نطاقه الظنّ، ويمكن تصوّر احتمالاً عقلائيّاً عليه. وممّا ينبغي الاشارة إليه: استعمل السيّد أُسلوب الأُطروحة بالمعنى الثاني؛ لأنَّ كتابه: «منّة المنّان في الدفاع عن القرآن»، ليس كتاباً تفسيريّاً، كما هو صرّح أيضاً بذلك، وهذا المنهج على المعنى الثاني ناجحٌ جدّاً في نفي الشبهات وتضعيف الاستدلالات، وهذه اللفتة الكريمة منه فتحت باباً واسعاً لطريقة المناقشة والمناظرة مع الخصم.



## المحور الثاني

## منهج الأُطروحة ينتمي إلى مقولة الفهم

ثمّة أمرٌ مهمٌّ جدّاً أنَّ منهج الأُطروحة يتحرّك وينتمي إلى الأُطروحات في الدين أم إلى الفهم الديني[1]؟ عبر مراجعة ما كتبه السيّد في هذا السياق يتجلّى بوضوح تامٍّ أنَّ مديّات الأُطروحات حول الفهم على سبيل المثال: خفاء العنوان أو الشخص للإمام المهدي عليه السلام، فالإمام عليه السلام غائب بلا شكّ، ولكن كيفيّة فهم غيبته، أو أنَّ السفراء كان لهم تواصل مع الإمام عليه السلام في غيبته الصغرى، ولكن لا يتوفّر لدينا نصوص صريحة يقينيّة بهذا الصدد فنلجأ إلى

(1) لا أُريد أن اخوض في السجال من أنَّ فهم الدين هو الدين أو أنَّ فهم الدين غير الدين فهناك نظريتان في هذا المجال يطول بها المقال والمهم سرنا في هذا المقال على أن فهم الدين غير الدين.

احتمالات مدعومة بقرائن لفهم ذلك. ويمكن أن نعبّر عن هذه الطريقة بالهرمنوطيقا، فمنهج الأُطروحة ينتمي بنحو ما بمنهج هرمنوطيقي نطاقه الفهم إذا كان النصُّ دينيّاً موجوداً.

## المحور الثالث
## نطاق منهج الأُطروحة

والذي ينبغي ذكره هنا: أنَّ الإشكاليّة شملت جميع العلوم، و أسّس المفكّرون والفلاسفة والعلماء مناهجاً للتخلّص من الإشكاليّة. نعم، بعضهم أسّس لنظريّة ومنهج عامٍّ يصلح لجميع العلوم، كما فعل أرسطو في المنطق الصوري، والسيّد محمّد باقر الصدر في العلوم التي لا يجب توفّر اليقين بيها ثبوتاً وإثباتاً، وآخرون أسّسوا في اطار اختصاصهم واختصروا في حقلٍ من الحقول المعرفيّة، كما فعل علماء الكيمياء والفيزياء.

نعم، أعتقد أنَّ السيّد الصدر نطاق منهجه وتطبيقه المعارف التي لا يجب تحصيل اليقين فيها _ على فرض صحّة هذه المقولة_ وأمّا المعارف الواجب تحصيل اليقين فلا يجري منهج الأُطروحة، وما اُريد قوله هنا: إنّ تعامله مع بعض العلوم لا كلّها، ولو كان الكلام على نظريّة السيد ومنهجه يحتاج إلى كتاب، وحاليّاً متعسرٌ، آملين في المستقبل كتابته.

وكان تعامل الصدر مع الفراغ اليقيني أي ما لا برهان عليه وأقصد بالبرهان ما يشمل: البرهان العقلي والكتاب والروايات، هذا أوّلاً. وثانياً: ما لا ضرورة من يقينيّته دينيّاً أو مذهبيّاً، وهذا مهمٌّ جدّاً.

وأُشَبِّه عمل السيّد في الفراغ اليقيني بما لا برهان ولا آية ولا رواية عليه، وفيه منطقة الفراغ التشريعي - على فرض وجوده - ويمكن أن نعبّر عن نظريّة السيّد بمنطقة الفراغ اليقيني في المعارف الإنسانيَّة، وكيف تعامل معها؟ وتحرّك السيّد في هذا الاطار على ثلاث أنحاء، منها ما لا يكون اليقين مطلوباً فيه أساساً، مثل: المسائل الفقهيّة فإنَّ الظنَّ كاف فيها. أو أن يكون المطلوب فهم مستوىً من مستويات حقيقة مثل: فهم الماء في الآية، فلها مستويات، كما فصّله في المنّة. أو أن يكون ممّا يمكن فهمه بأكثر من وجه، مثل: كيفيّة تواصل الإمام موسى الكاظم عليه السلام مع الشيعة وهو في السجن وعليه رقابة مشدّدة. والمراد من اليقين هنا الذي يشير إليه السيّد ليس اليقين المنطقي[1]، وإنّما اليقين العرفي وهو أعلى درجات الاطمئنان، يقول الشيخ مصباح اليزدي: «ما يقوله الفقهاء من اشتراط اليقين في أُصول الدين لا يعنون به اليقين بالمعنى السينوي، وإنّما يُقصد به اليقين العرفي كما هو متوفّر عند الناس. وهذا اليقين العرفي هو أعلى درجات الاطمئنان في مقابل الظنّ والشك والوهم، وهذا النحو من اليقين يرد عليه احتمال الخلاف»[2]. وهذا ما يسمّى بحسب الاصطلاح بالاطمئنان، وقد يعبَّر عنه باليقين العرفي أو العقلائي في قبال اليقين المنطقي والعقلي الذي ينعدم فيه احتمال المخالفة تماماً.



(1) فسر «ابن سينا» اليقين في كتابه الشفاء: العلم بثبوت شيء لشيء واستحالة سلبه عنه أي أنَّ هذا الثبوت ذاتي ودائمي وكلّي. فاليقين المنطقي مركّب من علمين، وما لم ينضمّ العلم الثاني إلى العلم الأوّل لا يعتبر يقيناً في منطق. لاحظ: كتاب البرهان، لابن سينا: 28.

(2) مجله معرفت= المعرفة، العدد 152: 20.

## المحور الرابع
## نماذج من تطبيقات منهج الأُطروحة

1. تحذير الإمام العسكري عليه السلام أصحابه من موت المعتز العباسي قال السيّد: «ولكنّنا ينبغي أن نلوذ بالصمت تجاه السؤال عن المصلحة التي يراها الإمام في تحذيره لأصحابه من موت المعتز. وما الذي كان يحدث لأصحابه حين موت المعتز زيادة على حالهم الجارية آنئذ، لو لم يأخذوا حذرهم؟.. هذا ممّا لا يستطاع الجواب عنه تاريخيّاً، وإنّما هو موكول إلى الظروف والملابسات التي يقدّرها الإمام عليه السلام في العصر الذي يعيشه. ولعلّنا نستطيع أن نقدّم لذلك أُطروحتين محتملتين...»[1]

2. قضية خفاء العنوان أو الشخص للإمام المهدي عليه السلام قال: «نريد به الأسلوب الأساسي الذي يتبعه عليه السلام في احتجابه عن الناس ونجاته من براثن الظلم، وبمعرفتنا لهذا الأسلوب سيسهل علينا الجواب على عدد كثير من الأسئلة التي تثار في الفصول الآتية. ونواجه في بادئ الأمر في أسلوب احتجاجه أُطروحتين أساسيتين:

**الأُطروحة الأُولى:** أُطروحة خفاء الشخص: وهي الأُطروحة التقليديّة المتعارفة المركوزة في ذهن عدد من الناس، وتدل عليه ظواهر بعض الأدلّة على ما سنسمع. وهي أنَّ الإمام المهدي (عليه السلام) يختفي جسمه عن الأنظار، فهو يرى الناس ولا يرونه، وبالرغم من أنَّه قد يكون موجوداً في مكان، إلّا أنَّه يرى المكان خالياً منه...

(1) موسوعة الإمام المهدي عليه السلام 1: 201.

**الأُطروحة الثانية:** أُطروحة خفاء العنوان: ونريد به أنَّ الناس يرون الإمام المهدي عليه السلام بشخصه بدون أن يكونوا عارفين أو ملتفتين إلى حقيقته...»[1].

والنماذج على منهج الأُطروحة كثيرة جدّاً موزعة في مؤلفاته ممكن ملاحظتها وحسبي ما ذكرته كمثال على ممارسته لمنهج الأُطروحة.

## المحور الخامس
## القيمة المعرفيّة لمنهج الأُطروحة

تقدّم أنَّ هذا المنهج مساحته ما لا يقين فيه، ولا ما هو مطلوب فيه اليقين، وإن كان هذا اليقين بالمعنى العرفي الذي هو أعلى درجات الاطمئنان. وذكرت أيضاً أنَّ هذا المنهج يجري في بعض المعارف كالتاريخ، لا كلّها كالرياضيّات. وما أُريد بيانه هنا بشكل موجز:

هذه المسألة من مسائل نظريّة المعرفة، بل أهمّها وهي قيمة المعرفة، فمثلاً: ما هي القيمة المعرفيّة للمنهج التجريبي أو منهج الأُطروحة؟

يُراد بالقيمة في بحث قيمة المعرفة صحّة الفهم والإدراك، فالمعرفة القيّمة: هي المعرفة الصحيحة المطابقة للواقع، بمعنى: أنّنا إذا أدركنا الواقع كما هو، كانت معرفتنا ذات قيمةٍ؛ ذلك أنَّ قيمة المعرفة في العلوم الحصوليّة ليست إلّا مطابقة المعرفة للواقع

(1) موسوعة الإمام المهدي عليه السلام 2: 36.

المُـدرك، فـإن لم تتطابق هـذه المعرفة مـع الواقع المُـدرك، كانت فاقدةً للقيمـة. هـذه فـي العلـوم المطلـوب فيهـا اليقين ومطابقـة الواقـع، وأمّا غيـر ذلـك مـن العلـوم كالفقـه تكـون قيمتـه المعرفيّـة عبـر مـا ينتجـه منهجـه مـن الظـنِّ المعتبر.

منهـج الأُطروحـة نطاقه الظنّيـات لا اليقينيّـات، فاليقينيّات خارجة عـن البحـث، فـلا نبحث فيه عـن مطابقـة للواقع.

رتـب السـيّد الصـدر علـى الأُطروحـة التي تفيـد الظنّ فـي الفقه؛ لأنَّ الفقـه يكفـي فيـه الظـنّ، وبعـد قيـام القرائـن ينجـز الحكـم، فالفقه يشـتغل فـي مسـاحة الظنّيـات، ولا يشـترط بـه المطابقـة، فنرى السـيّد يرتّـب أثـراً علـى الأُطروحة فـي مبحث الفقـه، ولكن لا يرتـب أثراً في غيره.

يجـري منهـج الأُطروحـة في القـرآن الكريم، لأنَّـه لا يمكن لأحدٍ الجـزم بتفسـير آيـة لـم يـرد عليهـا دليـلٌ قطعـيٌ يقينـيٌ، يقول الشـيخ مصبـاح اليـزدي في هذا السـياق: «بالحقيقـة البحث نطاقـه الظنيّات، فلا أحـد مـن المفسّـرين يدعـي القطـع أبداً مـن أنَّ هـذا معنى الآيـة قطعاً وليـس هناك غيـره»[1].

لمّـا كانـت هـذه الطريقة فاقـدة لإصابة الواقـع بالمعنـى المعرفي، فتكـون قيمتهـا بحسـب العلم المبحوث، فـإذا كان فقه فالظـنّ حجّة فيه علـى تفصيل يذكـره علماء الأُصول، وإذا كان تفسـير فغيـر مطلوب فيه اليقيـن والجـزم المنطقـي، بـل يمكـن اختيـار أُطروحة وجمـع الدلائل والقرائـن عليهـا، يقـول الشـيخ اليـزدي: «هنـاك ارتـكاز عنـد العقـلاء

(1) لاحظ: مجله معرفت= المعرفة، العدد 152: 23.

والعلمـاء إذا تعـذّر اليقيـن، والمطلـب كان ظنيّـاً ينبغي تقويتـه، وتقريبه مـن العلـم، وهـذا حـال أيّ فنٍّ بما فـي ذلك التفسـير.

ومـا ينبغـي الاشـارة إليه يفتـرض في مقام التفسـير الاسـتفادة من القرائـن ومحاولـة التقليـل من ورود احتمـال الخلاف والسـعي للتقرّب إلـى العلم»[1]. وعليه: القيمـة المعرفيّة لمنهج الأُطروحة بحسـب المنهج المبحـوث فيهـا العلـم، فمثـلاً: إذا كان منهجـاً عقليّاً كما في الفلسـفة أو الرياضيّـات فـلا يجـري منهـج الأُطروحـة؛ لأنَّـه فـي أرقى حالتـه يفيد الظـنّ أو الاطمئنـان، وهـذا لا يُتَعـدَّ به فـي العلـوم العقليّة، وأمّـا العلوم التـي يكـون منهجهـا يفيـد الظـنّ كالفقـه فلا اشـكال فـي جريانـه فيه، وكـذا التفسـير والتاريخ.



(1) لاحظ: مجله معرفت= المعرفة، العدد 152: 20.

أيوب ناصر نعمة

## المصادر:

– إمكانات التأويل وحدوده كتاب منّة المنّان اختياراً، علي حسن هذيلي، مركز الدراسات التخصصيّة في فكر الشهيد محمّد الصدر، دار الشروق النجف الأشرف، 2014م.

– الشفاء (البرهان)، حسين بن عبد الله ابن سينا، تحقيق: أبو العلاء العفيفي، قم، انتشارات مكتبة المرعشي، 1404 ق.

– الغيبة الصغرى، السيد محمّد محمّد صادق الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر، البدر للطباعة - بيروت، 1428هـ

– الغيبة الكبرى، السيد محمّد محمّد صادق الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر، البدر للطباعة - بيروت، 1428هـ.

– جامع الشتات، محمّد اسماعيل الخواجوئي، دفتر انتشارات اسلامي قم المقدسة ايران، 1418 هـ

– قراءة النص القرآني عند السيّد الشهيد محمّد الصدر، علي جاسب الخزاعي، مركز الدراسات التخصصيّة في فكر السيّد الشهيد محمّد الصدر، مطبعة الرسل - لبنان، 2011م.

– ما وراء الفقه، محمّد الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر، البدر للطباعة - بيروت، 1428هـ

– مجله معرفت= المعرفة، العدد 152 .

– منّة المنّان في الدفاع عن القرآن، السيّد محمّد محمّد صادق الصدر، تحقيق مؤسسة المنتظر، مطبعة محبّين، قم المقدسة ايران، 1432 هـ

– وسائل الشيعة، الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق

ونشـر مؤسسـة آل البيـت عليهم السلام لإحياء التـراث، 1414 هـ